

قرار رقم (٢٧٠) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين والمعاشات والتعويضات  
للعاملين بالمصرف الاتحادي العربي للتنمية والاستثمار (بنك الاستثمار العربي)

\*\*\*\*\*

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة  
ولاحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في  
مصر ولاحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير  
المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد  
والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية العامة للتأمين رقم (٦) لسنة ١٩٧٩ بقبول تسجيل صندوق التأمين  
والمعاشات والتعويضات للعاملين بالمصرف الاتحادي العربي للتنمية والاستثمار (بنك الاستثمار  
العربي) برقم (٦٥).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى كتاب الصندوق المؤرخ ٢٠١٤/٢/٢٥ والمرفق به نموذج (٢) صناديق متضمناً تعديل  
المادة (١٥) من الفصل الثاني (النظام المالي للصندوق) من الباب الثاني (في تأسيس الصندوق  
ونظامه المالي وكيفية إدارته) على أن تسرى اعتباراً من ٢٠١٣/١/١.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة  
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية وطلبات تصفيتها والمشكلة بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة

رقم (٣٨٨) لسنة ٢٠١٣ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٣/١١ باقتراح اعتماد التعديل  
المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٤/٣/٢٤

قرار

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (١٥) من الفصل الثاني (النظام المالي للصندوق) من الباب الثاني



(فى تأسيس الصندوق ونظامه المالى وكيفية إدارته) النص التالى :-

الباب الثانى : (فى تأسيس الصندوق ونظامه المالى وكيفية إدارته)

الفصل الثانى : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥) :

يفحص المركز المالى للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكثواريين الذى يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدى بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مره كل سنة ويتناول هذا الفحص تقدير قيمه التعهدات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص إلى الهيئة مصحوبة بشهادة من الخبير الاكثوارى تفيد ان المسئولين عن إدارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التى طلبها واللازمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق ويلتزم الصندوق فى جميع الأحوال بنفقات الفحص.

وتلتزم الجهة بتغطية أى عجز فى أموال الصندوق بسفر عنه فحص مركزه المالى.

مادة (٢) : يسرى هذا التعديل اعتباراً من ٢٠١٣/١/١.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

محمد معيط  
نائب رئيس الهيئة  
٤٦٠٧٦